بسم الله الرحمن الرحيم

الحلول البديلة لكركوك

ان اهم الحلول البديلة للوضع الخاص لمحافظة كركوك هو وضعها ضمن ادارة مشتركة .
ان محافظة كركوك ذات تعدد عرقي وطائفي ولذالك فان اي حل لضمها الى اي اقليم سيكون مرفوض من الاطراف العرقية الاخرى .
ان قناعة كل طرف لاينتمي الى المكون القومي الى ذلك الاقليم (كردستان) الذي يقترح انضمام محافظة كركوك اليه سيشعر باقي المكونات بفقدان الهوية القومية .
ان قوانين الاقليم (كردستان) ذو الطابع القومي سيكون هو الساري على محافظة كركوك وبضمنها السياسات الادارية والفنية وطبيعة الحكم فيه سيتحدد في برلمان الاقليم والذي سينظر الى مصلحة القومية الكردية المكونة له اولاً ويهمش المكونات الاخرى ادارياً واقتصادياً وسياسياً وامنياً وثقافياً وستظهر القومية المنتمية الى الاقليم بانها القومية الاولى من حيث التصرف اليومي الاستعلائي على القوميات الاخرى باعتبارها اقليات ضمن الاقليم .
وفق ذلك فان افضل الحلول هو الوضع الخاص لانتهاء التنافس القومي والتسارع في التغيير الديمغرافي من قبل طرف واحد وانهاء الهيمنة الامنية ويعتبر حل الوضع الخاص قابل للتطبيق وله عمر طويل وينهي المشكلة نهائياً ويرسي تعايش قومي في محافظة كركوك وضمان للوحدة الوطنية ويصنع قوة للحكومة المركزية في حل المشاكل العالقة في العراق .

من مواصفات هذه الحلول

1. اصدار تشريعات خاصة ضمن الدستور العراقي لحل مسالة محافظة كركوك يتضمن اعطاءها وضعاً خاصا بالادارة لا مركزية وحل مشكلة التجاوزات والتغيير الديمغرافي الحاصل فيها منذ (2003) .
2. اعتمادا على المادة (122) من الدستور .
3. اعتماد الادارة المشتركة مبدا اساس وان تمثل كل كل القوميات وخصوصا الثلاثة الرئيسية (العرب والتركمان والكرد) بشكل متساوي (32%) مع اعطاء الاقليات الاخرئ نسبة متفق عليها.
4. ضبط التسجيل السكاني لمواطنين محافظة كركوك وعدم قبول اي تسجيل ما بعد 2003 الا باتفاق لجنة مواطنين محافظة كركوك المقترحة (ممثل لكل قومية) والغاء كل التسجيلات ما بعد 2003.
5. ان كل التشريعات والقوانين والاجراءات الادارية التي تخص محافظة كركوك يجب ان تصدر من البرلمان العراقي والحكومة المركزية في بغداد.
6. ترتبط كل الاجهزة الادارية والحكم المحلي والامن في محافظة كركوك بالحكومة المركزية.
7. مقترح تشكيل الادارات المشتركة كما يلي:
   a. المحافظ (يتغير بالتناوب).
   b. مجلس المحافظة (مجلس رقابي وتشريعي) ويكون منتخب وفق نسبة ال 32% للقوميات الثلاثة ويستثنى من قانون مجالس المحافظات ويقترح عدد اعضاءه 41 عضوا بواقع 13 عضوا لكل قومية (العرب والتركمان والكرد) و 2 عضو للكلدواشورين , وتكون بواقع 4 سنوات لكل دورة.

c. الحكومة المحلية وهي عبارة عن الجهاز التنفيذي في المحافظة وربما يكون حسب قانون مجالس المحافظات في تشكيلات الادارة وتوزيع السلطات التنفيذية والوظيفية والادارية حسب النسب السابقة ويراعى المهنية في اداء الاعمال على اساس المواطنة والخدمة للجميع دون تميز عرقي.

8. ان تبقى الحدود الادارية لمحافظة كركوك بدون تغير حسب المادة 53 من قانون ادارة الدولة.
9. القضاء يجب ان يكون مرتبط بمجلس القضاء الاعلى .
10. ان يكون التعليم مركزيا وتكون المناهج موحدة وتحدد اللغات المستخدمة في التعليم وفقاً للدستور ويراعى التنوع الثقافي والحاجة لتعلم اللغة القومية .
11. تكون الموارد الطبيعية والتعامل معها وفقا للدستور مع احتساب نسبة محددة للمحافظة لغرض الاعمار والبنية التحتية .
12. اعتماد الانظمة المركزية في المصارف وفي دوائر المحافظة .
13. ان مجال الامن هو الاهم حيث ان التشكيلات العسكرية من قوات الامن يجب ان يكون من كل المكونات وبنفس النسب وفقا للدستور وان تشكل فرقة عسكرية ذات توزيع في كل مفاصلها من ابناء المدينة وان يسري التوازن على الشرطة وقوات الامن والاستخبارات واي تشكيل يعمل في هذا المجال وان تكون الاوامر والارتباطات المالية والعسكرية بالقيادة المركزية لها وان يكون هناك تنسيق بين السلطة التنفيذية والمؤسسة الامنية مما يحقق الامن في المدينة ان القضاء على ظاهرة التغيير الديمغرافية والتسابق على المكاسب غير الشرعية يجب ان يحل بالطرق القانونية .
14. ان مشكلة نزاعات الملكية يجب ان يكون قانونياً وعبر الآليات القانونية وان يطور القانون ليستوعب الحل .ان كل الاراضي المصادرة في زمن النظام السابق لم تكن عشوائياً بل كانت بقوانين واستيلاء قانوني وان لا يكون الحل سلبياً اي لايغبن حق مسلوب ولا يلحق الضرر بمنتقع وفق القانون .كما ان معالجة الاستيلاءات بعد 2003 هي عبارة عن تجاوزات غير قانونية وعشوائية والغرض منها فرض امر واقع في الاستيلاء وتغيير خارطة المدينة سكانياً وفرض اكثرية لقومية واحدة وتثبيت شرعية لواقع لا شرعي ويصبح المتجاوزين يقررون مصير المدينة ان اتفاق 2 – 12 – 2007 هو احد مبادئ الحل في محافظة كركوك لتحقيق ادارة مشتركة متساوية وينهي الاندفاع القومي .يجب ان يكون حق التملك والسكن مصان لأهل كركوك وفقاً للدستور وان يتوقف التملك لمن هو خارج كركوك لحين الوصول بالمحافظة الى حالة مستقرة ولها كيانها ومجلسها ويضمن عدم انضمامها الى اي اقليم وتطمئن كل المكونات على مستقبلها .
15. ونقترح لضمان الاستقرار ان تعلن المدينة منطقة حرة للاستثمار مثل مدينة دبي او بورسعيد حيث ان دخول الاستثمارات ستفرض الاستقرار على الجميع.

ان الامم المتحدة والاتحاد الاوربي ومنظمة المؤتمر الاسلامي والجامعة العربية هي منظمات مرحب بها في الاشراف على الاجراءات المتخذة في محافظة كركوك .

كما ان العودة الى الاحصاء قبل (2003) واضافة المرحلين والكف عن ممارسة الضغط السياسي والامني والاقتصادي واساليب الارهاب لاجبار العرب على الترحيل واعادة الامور الى نصابها تعتبر من اساسيات الحل .

ان التجاوز من طرف واحد ومن قومية واحدة مدعومة بامكانيات الاحزاب المأخوذة من اموال الدولة العراقية هو استغلال القوى السياسية لنفوذها للقيام باعمال غير قانونية .

راكان سعيد الجبوري
نائب محافظ كركوك